البحري تعلن عن نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2025م بتسجيل صافي ربح بلغ 940 مليون ريال سعودي وإيرادات بلغت 4.63 مليار ريال سعودي

- البحري تسجّل في النصف الأول من عام 2025 أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت 2.30 مليار ريال سعودي وصافي ربح بلغ 940 مليون ريال سعودي، مدعومةً بأسطول مملوك أكبر.
- إضافة 19 ناقلة خلال الاثني عشر شهراً الماضية، ليرتفع حجم ناقلات الأسطول المملوك إلى 103 ناقلات بنهاية الربع الحالي.
- تسجيل قطاع البحري للنفط زيادةً في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء قدرها 61 مليون ريال سعودي ما بين الربعين الأول والثاني من عام 2025م، مدفوعةً بإضافة 5 ناقلات نفط خام عملاقة لأسطوله.
- استكمال الإطلاق التجاري للبوارج العائمة الثلاث لتحلية مياه البحر، مما ساعد في إضفاء المزيد من التنوّع ضمن محفظة أعمال البحري.
- بقاء نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء عند معدل مقبول يبلغ 2.19 مرة رغم استثمار بقيمة 7.30 مليار ريال سعودي على مدار الاثني عشر شهراً الماضية، تركّز أغلبه حول برنامج توسعة الأسطول وتحديثه.

الرياض، المملكة العربية السعودية، 03 أغسطس 2025م: أعلنت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة"، والمدرجة في السوق المالية السعودية "تداول السعودية" تحت الرمز 4030)، الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، عن نتائجها المالية للربع الثاني والنصف الأول من عام 2025م، مسجلةً صافي ربح بلغ 407 مليون ريال سعودي و940 مليون ريال سعودي على التوالي، ما يعكس توظيف المزيد من الناقلات المملوكة ضمن أسطول الشركة.

وتعليقاً على النتائج المالية للشركة، قال **المهندس/ أحمد بن علي السبيعي، الرئيس التنفيذي لشركة البحري**:
"نعمل على تعزيز المكانة الرائدة لشركة البحري في قطاع الشحن والخدمات اللوجستية، حيث اكتسبنا زخماً إيجابياً ملحوظاً خلال الاثني عشر شهراً الماضية، وذلك بإضافة 19 ناقلة حديثة ليصل حجم أسطولنا اليوم إلى 103 ناقلات. لقد قمنا بهذا التوسع باتباع منهجية حازمة ومدروسة، حرصنا من خلالها على أن تُضفي كل ناقلة قيمةً ملموسة، وتُوسّع نطاق الخدمات التي نقدّمها لعملائنا حول العالم. وفي ظل ظروف السوق القوية خلال عام 2024م، اغتنمنا الفرص المتاحة لتوسعة أسطولنا المملوك مع الحفاظ على قوة مركزنا المالي. أما ظروف السوق الأكثر ديناميكية خلال العام الحالي، فقد أتاحت لنا المجال للاستفادة من أسطولنا الذي بات أحدث وأكبر حجماً لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة ودعم هوامشنا الربحية. لطالما كانت القدرة على الصمود والمرونة من بين أهم مكامن القوة لدى البحري، ولا تزال هذه المكامن تلعب دورها المحوري في نجاح وازدهار شركتنا.

بالنظر إلى الربع الثاني من عام 2025م، حافظ قطاع البحري للنفط على أداء ثابت لمستويات أرباحه قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء مستفيداً من نمو حجم أسطوله والمدعّم بناقلات نفط خام عملاقة أحدث وأكثر كفاءة. أمّا قطاعا البحري للكيماويات والبحري للبضائع السائبة فقد تحوّلا من اعتمادهما على الناقلات المستأجرة للاستفادة من ارتفاع الطلب خلال العام الماضي، إلى توظيف ناقلاتهما المملوكة ذات الهوامش الربحية الأعلى خصوصاً بعد توسعة أسطوليهما. وفي الوقت نفسه، يركّز قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة على تعزيز مستوى الإنتاجية لقاعدة أصوله. ومن دواعي فخري أيضاً أن أعلن أننا أطلقنا بنجاح خلال الربع الحالي جميع بوارجنا العائمة الثلاث لتحلية مياه البحر، ما ساهم بإضافة تدفق نقدي مستقر إلى محفظة البحري المتنوعة.

لا نزال عند التزامنا الراسخ بتحقيق قيمة مضافة لجميع مساهمينا، وهذه القناعة تُمكّننا من تحويل قوتنا المالية والتشغيلية بشكل مباشر إلى قيمة ملموسة لمساهمينا. ونتيجةً لذلك، أقرّت جمعيتنا العمومية توزيع أرباح نقدية بواقع ريال سعودي واحد لكل سهم، ومنح أسهم مجانية بنسبة 25%. وتمضي شركتنا بخطى ثابتة نحو تطوير قطاع الشحن والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية، إذ نمتلك واحدة من أكثر قواعد الأصول تنوعاً لتحقيق القيمة المستدامة مع تعاقب دورات السوق".

أهم ملامح الأداء المالي لشركة البحري

ملخص البيانات المالية

مليون ريال سعودي	الربع الثاني 2025	الربع الثاني 2024	*نسبة التغيير (على أساس سنوي)*	النصف الأول 2025	النصف الأول 2024	*نسبة التغيير (على أساس سنوي)*
الإيرادات	**2,461**	2,712	*-9%*	**4,628**	5,025	*-8%*
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**1,099**	1,369	*-20%*	**2,296**	2,420	*-5%*
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**45%**	%50	*-6 ن.م.*	**50%**	%48	*+1 ن.م.*
صافي الربح [1]	**407**	733	*-44%*	**940**	1,186	*-21%*
هامش صافي الربح	**%17**	%27	*-10 ن.م.*	**%20**	%24	*-3 ن.م.*
ربحية السهم (ريال سعودي)	**0.44**	0.79	*-44%*	**1.02**	1.29	*-21%*
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	**665**	1,029	*-35%*	**1,155**	1,719	*-33%*
النفقات الرأسمالية	**1,677**	785	*+114%*	**3,365**	1,539	*+119%*
التدفقات النقدية الحرة	**(1,013)**	244	*غير مذكور*	**(2,211)**	179	*غير مذكور*
صافي الدين	**10,025**	5,688	*+76%*	**10,025**	5,688	*+76%*
صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**2.19 مرة**	1.36 مرة	*+0.83 مرة*	**2.19 مرة**	1.36 مرة	*+0.83 مرة*

1: عائد إلى مساهمي الشركة الأم

ملاحظات: يُرجى الرجوع إلى قاموس المصطلحات للاطلاع على التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية | قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

الأداء المالي خلال الربع الثاني من عام 2025م:

سجلت شركة البحري إيراداتٍ بلغت 2.46 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2025، بانخفاض قدره 9% على أساس سنوي، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى استمرار الضغوط على أسواق شحن الكيماويات والبضائع السائبة الجافة، بالإضافة إلى استمرار حالة عدم اليقين بشأن التطلعات المستقبلية المتعلّقة بتدفقات التجارة العالمية. ونظراً لتوسعة البحري بشكل ملحوظ لأسطولها من الناقلات المملوكة ليصل إلى 103 ناقلات بنهاية يونيو 2025، مقارنةً بـ 88 ناقلة قبل عام مضى، تمكنت الشركة من الاستجابة لضغوط السوق من خلال التركيز على زيادة توظيف أسطولها المملوك، والذي عادةً ما يحقق هوامش ربح أعلى من الناقلات المستأجرة. ونتيجةً لذلك، تركّز انخفاض الإيرادات بنسبة 9% على أساس سنوي خلال هذا الربع بشكل رئيسي في الإيرادات من الناقلات المستأجرة.

ساهم هذا التحول في توظيف الناقلات المملوكة في مرونة هامش الأرباح، فاستقر هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء عند 45% مقارنةً بـ 50% في الربع الثاني من عام 2024، رغم تقلبات السوق. بالإضافة إلى ذلك، حقق أسطول البحري المملوك معدلات مكافئ التأجير للناقلة فاقت مؤشرات الأداء المرجعية على مستوى القطاع، ما عزز فعالية التوجه الاستراتيجي للشركة.

بلغ إجمالي الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء خلال الربع 1.10 مليار ريال سعودي، بانخفاض قدره 20% على أساس سنوي، مدفوعاً بانخفاض قاعدة الإيرادات وغياب المكاسب من بيع الناقلات، إذ لم يتم التخارج من أي ناقلة في الربع الثاني من عام 2025م مقابل 76 مليون ريال سعودي من المكاسب المسجلة في الربع الثاني من عام 2024م جرّاء بيع ناقلتين. وارتبط انخفاض الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بشكل رئيسي بقطاع الكيماويات التي حققت أرباحاً مرتفعة بشكل استثنائي في العام السابق.

بلغ صافي الربح 407 مليون ريال سعودي، بانخفاض قدره 44% على أساس سنوي، ما يعكس تأثر الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الاستهلاك والمصاريف التمويلية المرتبطة بعمليات الشراء الأخيرة للناقلات.

وعلى أساس ربع سنوي، ارتفعت الإيرادات بنسبة 14% من 2.17 مليار ريال سعودي في الربع الأول من عام 2025م، مدعومةً بتحسن أسعار الشحن وزيادة إجمالي أيام التشغيل في جميع قطاعات الأعمال. وانخفض صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 8% على أساس ربع سنوي من 1.20 مليار ريال سعودي، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الدخل من مجموعة بترديك المحدودة، وهي إحدى الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، وانخفاض هوامش الربح من الناقلات المستأجرة. وقد ساهم نمو عمليات الأسطول المملوك للشركة في تعويض هذه الآثار جزئياً، في حين انخفض صافي الربح بنسبة 24% من 533 مليون ريال سعودي، تماشياً مع الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، وتأثر أكثر بارتفاع مصاريف الاستهلاك والمصاريف التمويلية.

الأداء المالي خلال النصف الأول من عام 2025م:

في النصف الأول من عام 2025م، حققت البحري إيراداتٍ بلغت 4.63 مليار ريال سعودي، بانخفاض قدره 8% على أساس سنوي، مع أداء يعكس نفس ديناميكيات السوق التي شهدناها في الربع الثاني من عام 2025م. وتركز الانخفاض في عمليات الناقلات المستأجرة، حيث ركزت البحري على تحسين عوائد أسطولها المملوك.

بلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للفترة 2.30 مليار ريال سعودي، بانخفاض قدره 5% على أساس سنوي. ويُعزى ذلك إلى انخفاض هوامش الربح من الناقلات المستأجرة، وانخفاض المكاسب من مبيعات الناقلات، والذي ساهم في تخفيف أثره جزئياً التحسن في نتائج قطاع الخدمات اللوجستية المتكاملة غير المتعلقة بالشحن، وارتفاع الدخل من حصة الشركة في الشركات المستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية مدفوعاً بنمو الأرباح في مجموعة بترديك المحدودة وانخفاض الخسائر من "الشركة العالمية للصناعات البحرية" المتخصّصة بصناعة السفن والناقلات.

بلغ صافي الربح 940 مليون ريال سعودي، بانخفاض قدره 21% على أساس سنوي، ويعكس ذلك حركة الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، بالإضافة إلى ارتفاع مصاريف الاستهلاك والمصاريف التمويلية المرتبطة بتوسع قاعدة الأصول.

بلغ صافي التدفقات النقدية التشغيلية خلال النصف الأول من عام 2025م 1.15 مليار ريال سعودي، بانخفاض قدره 33% على أساس سنوي، متأثراً بانخفاض الأرباح وزيادة المتطلبات النقدية لرأس المال العامل.

بلغ إجمالي النفقات الرأسمالية 3.37 مليار ريال سعودي، بزيادةٍ عن مبلغ 1.54 مليار ريال سعودي في النصف الأول من عام 2024م، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى إضافة 11 ناقلة خلال هذه الفترة مقارنة بثلاث ناقلات في العام السابق. ونتيجةً لذلك، تمثّلت التدفقات النقدية الحرة للنصف الأول من عام 2025م بتدفقات نقدية خارجة قدرها 2.21 مليار ريال سعودي، مقارنةً بتدفقات نقدية داخلة قدرها 179 مليون ريال سعودي في النصف الأول من عام 2024م.

وارتفع صافي رصيد ديون البحري إلى 10.02 مليار ريال سعودي بنهاية يونيو 2025م، من 7.90 مليار ريال سعودي في بداية عام 2025م و5.69 مليار ريال سعودي في العام السابق، وذلك لتمويل جزء من برنامج توسعة وتحديث الأسطول. وارتفعت نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 2.19 مرة، لتظل عند مستوى معقول بالنظر إلى الاستثمارات الاستراتيجية طويلة الأجل للشركة.

أهم ملامح الأداء التشغيلي والمستجدات المتعلقة بمجال السلامة

واصلت البحري الحفاظ على سجل قوي في مجال السلامة عبر جميع عملياتها التشغيلية، ولم يتم تسجيل أي وفيات خلال النصف الأول من عام 2025م، ولم تحدث أي تسربات نفطية من أي ناقلة مملوكة لها. وبلغ معدل تكرار حوادث الوقت المهدور 0.39 إصابة عن كل مليون ساعة عمل بنهاية يونيو 2025م، وهو أعلى من نسبة 0.26 إصابة والتي تم تسجيلها قبل عامٍ مضى، ولكنه يعتبر تحسناً عن نسبة 0.42 إصابة والتي تم تسجيلها بنهاية ديسمبر 2024م. ويعكس هذا الارتفاع على أساس سنوي تميّز الشركة في عملية تجهيز الناقلات الجديدة وأطقمها وبدء تشغيلها. ويجري حالياً تعزيز إجراءات السلامة المستهدفة للارتقاء بأداء السلامة مستقبلاً.

حافظت الشركة على أدائها المتميّز في عمليات التفتيش الخاصة بمراقبة دولة الميناء، إذ بلغ متوسط عدد النواقص 0.47 لكل عملية تفتيش خلال فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في يونيو 2025م، وهو تحسن عن متوسط 0.61 في نهاية عام 2024م و0.65 في نهاية يونيو 2024م. ويظل هذا الأداء إيجابياً مقارنةً بالمتوسط على مستوى القطاع والبالغ 2.72 للناقلات التي ترسو في موانئ أوروبا وشمال المحيط الأطلسي، في دلالة واضحة على التزام البحري المستمر بالتميز التشغيلي والامتثال للقواعد التنظيمية عبر أسطولها العالمي.

المستجدات المتعلّقة بالأسطول

بنهاية يونيو 2025م، توسّع أسطول البحري التشغيلي المملوك ليصل عدد ناقلاته إلى 103 ناقلات، ما ساهم في تعزيز المكانة الريادية للشركة في قطاعات الشحن الرئيسية. وخلال الربع الثاني من عام 2025م، قامت الشركة بإضافة ست ناقلات حديثة مستعملة، وبدأ تشغيلها تجارياً، منها خمس ناقلات نفط خام عملاقة بالإضافة إلى ناقلة واحدة متعددة الأغراض. وفي يوليو 2025م دخلت حيز الخدمة ناقلة نفط خام عملاقة مستعملة أخرى كانت الشركة قد استلمتها في شهر يونيو الماضي.

حركة الأسطول المملوك

القطاع	نهاية الربع الأول 2025	الإضافات في الربع الثاني 2025	الناقلات المباعة في الربع الثاني 2025	نهاية الربع الثاني 2025	المسلمة في الربع الثاني 2025 وسيتم تشغيلها في الربع الثالث 2025
البحري للنفط	44	5+	-	**49**	1+
البحري للكيماويات	33	-	-	**33**	-
البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة	7	1+	-	**8**	-
البحري للبضائع السائبة	13	-	-	**13**	-
المجموع	**97**	6+	**-**	**103**	1+

واصلت البحري تدعيم أسطولها المملوك بناقلات مستأجرة شملت 13 ناقلة بعقود إيجار طويلة الأجل - جميعها تخدم قطاع الكيماويات – لغاية نهاية يونيو 2025م، أي أنه أقل بناقلة واحدة عن نهاية مارس 2025م. كما تعتمد الشركة عقود استئجار قصيرة الأجل/متعددة الرحلات حسب الحاجة لتحسين جدولة الرحلات وتعزيز مرونة وكفاءة توظيف الأسطول.

المستجدات الاستراتيجية

حقّق قطاع البحري للخدمات البحرية إنجازاً تشغيلياً بارزاً خلال الربع الحالي، ببدء التشغيل التجاري الكامل لبارجتيها العائمتين الثانية والثالثة لتحلية مياه البحر. تقع هاتان البارجتان قبالة ساحل ينبع بالمملكة العربية السعودية، إلى جانب البارجة الأولى التي تم إطلاقها في الربع الثاني من عام 2024م، وتوفّر هذه البوارج الثلاث مجتمعةً حالياً سعة استيعابية إجمالية قدرها 150 مليون لتر من مياه الشرب يومياً بموجب اتفاقية التزام بالشراء لمدة 20 عاماً مع الهيئة السعودية للمياه، ما يدعم أهداف المملكة طويلة الأجل في مجال الأمن المائي.

رفع قطاع البحري لإدارة السفن عدد ناقلات الطرف الثالث التي تديرها من ناقلتين في بداية العام إلى خمس ناقلات. ويُشار إلى أن جميع هذه الناقلات مملوكة لشركة فُلك لخدمات الشحن البحري (فُلك البحرية)، وهي شركة سعودية تعمل في مجال خدمات سفن الروافد والخطوط الملاحية الإقليمية المنتظمة، أسّسها صندوق الاستثمارات العامة السعودي عام 2023م.

في يونيو 2025م، وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة البحري على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية قدرها 1.00 ريال سعودي للسهم الواحد، ومنح سهم واحد مجاني لكل أربعة أسهم مملوكة. وقد تم توزيع الأرباح النقدية في 17 يوليو 2025م على المساهمين المسجلين بنهاية تداول يوم الأحد بتاريخ 29 يونيو 2025م، وهو تاريخ انعقاد الجمعية العامة. وتم منح الأسهم المجانية في 30 يونيو 2025م.

أبرز ملامح أداء قطاعات الأعمال

البحري للنفط

مليون ريال سعودي	الربع الثاني 2025	الربع الثاني 2024	نسبة التغيير (على أساس سنوي)	النصف الأول 2025	النصف الأول 2024	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	**1,292**	1,341	%4-	**2,387**	2,575	%7-
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**660**	660	%0+	**1,259**	1,251	%1+
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**%51**	%49	2+ ن.م.	**%53**	%49	4+ ن.م.

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثاني 2024	نهاية الربع الرابع 2024	نهاية الربع الأول 2025	نهاية الربع الثاني 2025
عدد الناقلات المملوكة	39	41	44	**49**

حقّق قطاع البحري للنفط أداءً ثابتاً في الربع الثاني من عام 2025م، مسجلاً أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت 660 مليون ريال سعودي. مدعوماً بنمو هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء من 49% في العام السابق إلى 51%، ما ساهم في تعويض تأثير انخفاض إيرادات القطاع بنسبة 4% لتصل إلى 1.29 مليار ريال سعودي. ويُعزى انخفاض الإيرادات بشكل رئيسي إلى انخفاض متطلبات الناقلات المستأجرة، مما يعكس انخفاض أحجام الشحنات المرتبطة بعقود الشحن.

ويرجع تحسن هامش الربح بشكل رئيسي إلى ارتفاع حصة البضائع المنقولة على متن ناقلات النفط الخام العملاقة المملوكة للشركة، والتي ساهمت بتسجيل هوامش ربح أعلى مقارنةً بالناقلات المستأجرة. وقد ساهمت التوسعة الكبيرة لأسطول ناقلات النفط الخام العملاقة في تحقيق هذا التحول، إذ ارتفع عدد ناقلات الأسطول من 39 ناقلة بنهاية يونيو 2024م إلى 49 ناقلة بنهاية يونيو 2025م. وقابل مكاسب هامش الربح جزئياً غياب المكاسب من بيع الناقلات في الربع الحالي، إذ لم يتم بيع أي ناقلة في الربع الثاني من عام 2025م مقارنةً ببيع ناقلة واحدة في الربع الثاني من عام 2024م ليحقق ربحاً قدره 29 مليون ريال سعودي.

بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2025م، ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بمقدار 61 مليون ريال سعودي، بزيادةٍ قدرها 10% من 599 مليون ريال سعودي، مدفوعةً بزيادة قدرها 18% على أساس ربع سنوي في الإيرادات من 1.10 مليار ريال سعودي. وقد ساعد في دعم هذا النمو ارتفاع أسعار الشحن وزيادة أحجام البضائع، وإضافة خمس ناقلات نفط خام عملاقة حديثة مستعملة خلال هذا الربع.

ولغاية نهاية يونيو 2025م، جرى تزويد ما نسبته 69% من أسطول ناقلات النفط الخام العملاقة بأنظمة تنظيف غاز العادم، بزيادةٍ عن نسبة 38% في العام السابق. ويعزز هذا الاستثمار الأداء من حيث التكلفة على المدى الطويل مع ضمان الامتثال للوائح التنظيمية البيئية.

وبالتطلّع مستقبلاً، يحافظ قطاع البحري للنفط على نظرة متفائلة بحذر للسوق، مدعوماً بعوامل مواتية محتملة، بما في ذلك ارتفاع أقساط التأمين ضد المخاطر الجيوسياسية وزيادة الطلب على ناقلات النفط الخام العملاقة في حال أدت زيادات حصص إنتاج النفط التي أعلنت عنها أوبك بلس في أبريل 2025م إلى زيادة صادرات النفط الخام في النصف الثاني من العام. ومع ذلك، فإن حالة عدم اليقين الاقتصادي المستمرة قد تخفف من المكاسب على المدى القريب.

البحري للكيماويات

مليون ريال سعودي	الربع الثاني 2025	الربع الثاني 2024	نسبة التغيير (على أساس سنوي)	النصف الأول 2025	النصف الأول 2024	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	**767**	920	-17%	**1,462**	1,721	-15%
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**338**	574	-41%	**695**	1,023	-32%
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**44%**	**62%**	-18 ن.م.	**48%**	59%	-12 ن.م.

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثاني 2024	نهاية الربع الرابع 2024	نهاية الربع الأول 2025	نهاية الربع الثاني 2025
عدد الناقلات المملوكة	31	33	33	**33**
عدد الناقلات بموجب عقود استئجار طويلة الأجل	16	16	14	**13**

حقق قطاع البحري للكيماويات إيراداتٍ بلغت 767 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2025م، ليسجل انخفاضاً بنسبة 17% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار الشحن، ما يعكس استمرار عودة الأسواق العالمية لناقلات الكيماويات والمنتجات إلى طبيعتها، وهو توجّه بدأ في أواخر عام 2024م. ويعكس تصحيح السوق تخفيف قيود إمدادات الناقلات إلى جانب اعتدال الطلب على البضائع، مع استمرار هذه التوجهات الديناميكية في الربع الحالي. وقد تم تعويض التأثير على الإيرادات جزئياً من خلال زيادة أحجام البضائع، بدعم من توسعة أسطول القطاع والذي يضم 33 ناقلة مملوكة بنهاية يونيو 2025م مقارنة بـ 31 ناقلة بنهاية يونيو 2024م.

وانخفضت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 41% على أساس سنوي إلى 338 مليون ريال سعودي، ما يعكس كلاً من انخفاض الإيرادات وغياب بيع الناقلات في الربع الثاني من عام 2025م، مقارنةً بمكاسب قدرها 47 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2024م من بيع ناقلة كيماويات واحدة. وقد ساهمت في تخفيف تأثير هذا الانخفاض جزئياً الزيادة في حصة البضائع المنقولة على متن الناقلات المملوكة والتي حققت هوامش ربح أفضل من الناقلات المستأجرة. واستفاد القطاع أيضاً من استبدال ثلاث ناقلات قديمة في الربع الرابع من عام 2024م بناقلة كيماويات أحدث طرازاً تحقق معدل أعلى لمكافئ التأجير للناقلة، فضلاً عن استئجار انتقائي قصير الأجل لناقلات إضافية لنقل شحنات مواد كيميائية وزيوت نباتية ذات هوامش ربحية أعلى، مستفيداً من القوة النسبية لتلك الأسواق مقارنةً بسوق المنتجات البترولية النظيفة.

ارتفعت الإيرادات على أساس ربع سنوي بنسبة 10% من 696 مليون ريال سعودي، مدفوعةً بارتفاع أسعار الشحن وإضافة ناقلات بموجب عقود استئجار قصيرة الأجل لنقل شحنات الكيماويات والزيوت النباتية. وبينما استمر انخفاض الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، تباطأ معدل الانكماش إلى 5% على أساس ربع سنوي من 357 مليون ريال سعودي، مدعوماً بتحسن هوامش الربح من أنشطة الاستئجار الانتقائية.

من المتوقع استمرار تحديات ظروف تقلبات السوق على المدى القريب، مع احتمال بقاء أسعار الشحن دون مستوياتها في العام السابق، واستمرار حساسيتها للتقلبات الجيوسياسية. وسيواصل القطاع تركيزه على تحسين توظيف الأسطول وجدولة رحلاته لإعطاء الأولوية للرحلات والشحنات ذات العائد الأعلى.

البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة

مليون ريال سعودي	الربع الثاني 2025	الربع الثاني 2024	نسبة التغيير (على أساس سنوي)	النصف الأول 2025	النصف الأول 2024	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	**277**	307	*-10%*	**543**	500	*+8%*
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**38**	66	*-42%*	**101**	50	*+103%*
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**14%**	**21%**	*-8 ن.م*	**19%**	**10%**	*+9 ن.م*

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثاني 2024	نهاية الربع الرابع 2024	نهاية الربع الأول 2025	**نهاية الربع الثاني 2025**
عدد الناقلات المملوكة	7	7	7	**8**

سجل قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة إيراداتٍ بلغت 277 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2025م، بانخفاض قدره 10% على أساس سنوي. ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض إيرادات وحدة "البحري للخطوط الملاحية" المتخصصة في شحن البضائع والتي واجهت تحديات ضمن الأسواق العالمية صعبة بسبب تقلبات الطلب وسط حالة من عدم اليقين بشأن التغييرات المحتملة في التعريفات الجمركية الأمريكية.

وقد تم تعويض هذا التأثير جزئياً من خلال النمو الذي شهدته وحدة "البحري للخدمات اللوجستية" المسؤولة عن الخدمات غير المتعلّقة بالشحن، مدعوماً بزيادة عدد العملاء والعقود، بالإضافة إلى تحسين استخدام المستودعات ضمن خدماتها اللوجستية التعاقدية. وخلال هذا الربع، افتتحت هذه الوحدة مكتباً جديداً لها في ينبع بالمملكة العربية السعودية، لدعم الأنشطة المحلية لقطاع البحري للنفط، وحصلت على عقدي شحن جديدين مع عملاء في قطاعي الدفاع والفضاء. بالإضافة إلى ذلك، بدأ فرع الوحدة بمنطقة دبي وورلد سنترال عملياته التجارية. يساهم هذا الفرع في تعزيز الربط على المستوى الإقليمي، ويضع الوحدة في موقع بارزٍ يؤهلها لتلبية الطلب من قطاعات هامة مثل الفضاء والنفط والغاز، نظراً لوجود مقرات إقليمية للعديد من الشركات الرائدة ضمن هذه القطاعات في مدينة دبي.

انخفضت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للربع الثاني من عام 2025م بنسبة 42% على أساس سنوي لتصل إلى 38 مليون ريال سعودي، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض هامش الربح في وحدة "البحري للخطوط الملاحية". وقد ساهم في تعويض ذلك الانخفاض جزئياً تحسن ربحية وحدة "البحري للخدمات اللوجستية"، ما يعكس نجاح جهود احتواء التكاليف بالتزامن مع نمو إيرادات هذه الوحدة.

وبالمقارنة مع الربع الأول من عام 2025م، نمت إيرادات القطاع بنسبة 4% من 266 مليون ريال سعودي، مدفوعةً بشكل رئيسي برفع مستوى الإنتاجية التجارية لوحدة "البحري للخدمات اللوجستية". ومع ذلك، انخفضت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بنسبة 39% على أساس ربع سنوي من 63 مليون ريال سعودي.

خلال الفترة المتبقية من عام 2025م، ستواصل وحدة "البحري للخدمات اللوجستية" توسيع نطاق عملياتها التجارية عبر البنية التحتية التي تم تطويرها في عام 2024م، وستمضي قدماً في مرحلة الإنشاء النهائية لمستودع منطقة الإيداع الجمركي التابع لها في ميناء جدة الإسلامي. أما وحدة "البحري للخطوط الملاحية" فستركّز على إعادة مواءمة وتنظيم محفظة عملائها بما يتماشى مع الديناميكيات التجارية المتغيّرة، فضلاً عن تحسين تطوير المسارات الملاحية بعد الاستحواذ على ناقلة ثانية متعددة الأغراض في يونيو 2025م، في إطار جهودها لتعزيز الربحية والمرونة على المدى الطويل.

البحري للبضائع السائبة

مليون ريال سعودي	الربع الثاني 2025	الربع الثاني 2024	نسبة التغيير (على أساس سنوي)	النصف الأول 2025	النصف الأول 2024	نسبة التغيير (على أساس سنوي)
الإيرادات	**100**	128	*-22%*	**194**	212	*-8%*
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**28**	29	*-4%*	**57**	56	*+1%*
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**%28**	**%23**	*+5 ن.م.*	**%29**	**%26**	*+3 ن.م.*

ملاحظة: قد لا تكون الأرقام المعروضة دقيقة بالمقارنة مع الأرقام الإجمالية نظراً لتقريب الأعداد

حجم الأسطول	نهاية الربع الثاني 2024	نهاية الربع الرابع 2024	نهاية الربع الأول 2025	**نهاية الربع الثاني 2025**
عدد الناقلات المملوكة	11	12	13	**13**

حقق قطاع البحري للبضائع السائبة أرباحاً قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت 28 مليون ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2025م، بانخفاض طفيف قدره 4% على أساس سنوي، إذ يواصل القطاع أعماله في ظل أوضاع تميل للركود ضمن سوق الشحن العالمي. وانخفضت إيرادات القطاع خلال الربع الحالي بنسبة 22% لتصل إلى 100 مليون ريال سعودي، ما يعكس البيئة التنافسية ضمن أسعار الشحن العالمية.

وسعياً لحماية الربحية، زاد القطاع من اعتماده على أسطوله المملوك - الذي نما إلى 13 ناقلة من 11 ناقلة في العام السابق - ما أتاح عمليات استئجار للناقلات بشكل أكثر انتقائية وذات ربحية أعلى. وساهمت الناقلات المضافة – التي تضم ناقلات "ألتراماكس" مزودة برافعات – في توسعة نطاق عروض الخدمات للأسواق السعودية والإقليمية، نظراً لتميز هذه الناقلات بوصول أكثر للموانئ ذات البنية التحتية المحدودة. ونتيجة لذلك، تحسن هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 28%، مرتفعاً من 23% في الربع الثاني من عام 2024م، في تأكيد واضح على فعالية استراتيجية القطاع في تحسين توظيف أسطولها المملوك واستئجار الناقلات.

وارتفعت الإيرادات على أساس ربع سنوي بنسبة 6% من 94 مليون ريال سعودي، مدعوماً بارتفاع ملحوظ في أسعار الشحن. وحافظت مستويات الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بشكل عام على ثباتها، منخفضة بشكل طفيف بنسبة 2% على أساس ربع سنوي من 29 مليون ريال سعودي، مع تراجع طفيف لهامش الربح.

وبالتطلع إلى المستقبل، فمن المتوقع أن تظل سوق البضائع السائبة عرضةً للتقلبات على المدى القصير. وسيواصل القطاع إعطاء الأولوية لتحقيق أقصى استفادة من أسطوله المملوك، مع الحفاظ على نهج منضبط في استئجار الناقلات لدعم مرونة الأرباح.

اللقاء الهاتفي مع المحللين الماليين لاستعراض النتائج المالية

ستعقد البحري لقاءً هاتفياً مع المحللين الماليين يوم الأربعاء الموافق 6 أغسطس 2025م عند الساعة 15:00 (الثالثة عصراً) بتوقيت السعودية لعرض النتائج المالية للربع الثاني والنصف الأول من عام 2025م. للاستفسارات أو للحصول على تفاصيل اللقاء الهاتفي، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى: ir@bahri.sa.

نبذة عن البحري

تأسست الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري) عام 1978م، وهي الشركة الرائدة في مجال الشحن والخدمات اللوجستية على صعيد المملكة العربية السعودية، وإحدى أبرز الشركات الرائدة عالمياً في مجال النقل البحري. تتخذ الشركة من الرياض مقراً لها وتشغّل أسطولاً يبلغ حجمه 103 ناقلة و13 ناقلة بموجب عقود استئجار طويلة الأجل، وثلاث محطات عائمة (بوراج) لتحلية مياه البحر. وتعتبر البحري إحدى أضخم الشركات المالكة والمشغّلة لناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم.

تغطي عمليات وأنشطة الشركة شراء وبيع وتأجير وتشغيل الناقلات بغرض نقل النفط الخام والمنتجات المكرّرة والمواد الكيميائية والبضائع السائبة، فضلاً عن شحن البضائع والتخزين والتخليص الجمركي والخدمات اللوجستية التعاقدية وغيرها من الخدمات والحلول اللوجستية المتكاملة. وفي عام 2024م، دخلت البحري مجال تحلية مياه البحر عبر تشغيلها لعدد من المحطات العائمة المتنقّلة (بوارج) المخصّصة لهذا الغرض.

تمارس الشركة أنشطتها عبر أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي البحري للنفط والبحري للكيماويات والبحري للبضائع السائبة والبحري للخدمات اللوجستية المتكاملة، إلى جانب خدمة البحري لإدارة السفن. وقد باشر قطاع عمل خامس تحت مسمى البحري للخدمات البحرية عملياته التشغيلية في عام 2024م لإدارة وتشغيل بوارج تحلية مياه البحر. ويُشار إلى أن البحري تمتلك حصص ملكية استراتيجية غير مسيطرة ضمن مجموعة بترديك المحدودة والشركة الوطنية للحبوب والشركة العالمية للصناعات البحرية.

وبوجود فريق عمل يضم ما يزيد عن 4800 موظف، براً وبحراً، تواصل البحري التزامها الراسخ بدعم رؤية السعودية 2030 والارتقاء بالمملكة لتصبح مركزاً إقليمياً استراتيجياً رائداً في مجال الشحن والخدمات اللوجستية، وتحافظ على مكانتها كمساهم مسؤول وبارز في سلاسل التوريد العالمية.

البحري للنفط

البحري للنفط هي من بين الشركات الرائدة عالمياً في تملّك وتشغيل ناقلات النفط الخام العملاقة ومن بين أكبر 5 ملّاك لهذه الناقلات على صعيد العالم، يمثّل أسطول القطاع 5% تقريباً من السعة العالمية لناقلات النفط الخام العملاقة. ورغم أن سوق الخليج العربي يستأثر بالحصة الأكبر من عمليات القطاع، إلا أنه يعمل كذلك على تلبية احتياجات كافة مسارات وخطوط ناقلات النفط الخام العملاقة حول العالم. ويعتبر قطاع البحري للنفط الناقل الحصري لأرامكو السعودية في شحنات النفط الخام التي يتم بيعها على أساس التسليم حول العالم. ومن الجدير ذكره أن أرامكو السعودية هي أكبر منتج للنفط الخام في العالم وتمتلك حصة 20% من شركة البحري.

البحري للكيماويات

يمتلك ويشغّل قطاع البحري للكيماويات أسطولاً متنوّعاً من الناقلات لشحن ومناولة مجموعة واسعة من البضائع السائلة، بما فيها المواد الكيميائية والمنتجات النفطية النظيفة والزيوت النباتية والوقود الحيوي، لعملائه المنتشرين حول العالم. وتضم قاعدة عملاء هذا القطاع شركات إنتاج المواد الكيميائية وشركات النفط المتكاملة ومحطات التكرير وتجار السلع وأهم اللاعبين في سوقي الزيوت النباتية والوقود الحيوي، علماً أن أرامكو السعودية والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) هما أبرز عملاء هذا القطاع. ولا ينشط هذا القطاع في السوق الفورية فحسب، بل أيضاً في مجال اتفاقيات الشحن البحري واتفاقيات تأجير و/أو استئجار الناقلات وبيع الناقلات وشرائها. تأسس هذا القطاع تحت مسمى "الشركة الوطنية لنقل الكيماويات"، وتمتلك شركة البحري حصة 80% منه في حين أن "سابك" تمتلك نسبة الـ 20% المتبقية.

البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة

يُعد قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة المزود الرائد لخدمات الشحن عبر خطوط مباشرة من سواحل شرق الولايات المتحدة الأمريكية وساحل الخليج الأمريكي إلى جدة ودبي والدمام ومومباي، ويشمل ذلك إرساءها في موانئ منطقة البحر المتوسط وأوروبا التي تقع على مسارها، ويعتبر القطاع من بين أكبر 10 مزودين لنقل البضائع الضخمة والمدحرجة عالمياً. يزوّد القطاع خدمات الشحن البري والبحري والجوي للبضائع والتخليص الجمركي وخدمات الحاويات والخدمات اللوجستية التعاقدية وخدمات التخزين، وغيرها من خدمات إدارة سلاسل التوريد إلى الشركات والمؤسسات العاملة في مجالات الطيران والدفاع والإنشاءات والمنتجات والبضائع سريعة التلف والأدوية والرعاية الصحية والنفط والغاز والفنادق والمركبات والسيارات والمؤسسات. ويُذكر أن قطاع البحري للخدمات اللوجستية المتكاملة يتكون من قسمين تجاريين هما البحري للخطوط الملاحية ويتخصّص في شحن البضائع الضخمة والمدحرجة وبضائع الحاويات، والبحري للخدمات اللوجستية ويتخصّص بتقديم خدمات لوجستية شاملة.

البحري للبضائع السائبة

تأسس قطاع البحري للبضائع السائبة عام 2010م كمشروع مشترك بنسبة 60% إلى 40% بين شركة البحري والشركة العربية للخدمات الزراعية "أراسكو"، تُعد البحري للبضائع السائبة شركة متكاملة تمامًا في امتلاك وتشغيل الناقلات لنقل البضائع السائبة على المستويين الإقليمي والعالمي، مع إيلائه التركيز على البضائع الصادرة والواردة من وإلى المملكة العربية السعودية. يتولى قطاع البحري للبضائع السائبة، من خلال مقره الرئيسي في الرياض ومكتبه الإقليمي في دبي، عمليات نقل البضائع السائبة، وخاصة الحبوب والأسمدة والفحم وخام الحديد، عبر مسارات الشحن العالمية لتزويد العالم باحتياجاته من الغذاء والطاقة. يعتمد قطاع البحري للبضائع السائبة خططاً استراتيجية مدروسة لتوزيع أسطوله المتنوّع بما يغطي السوق الفورية واتفاقيات الشحن البحري واتفاقيات تأجير و/أو استئجار الناقلات.

البحري للخدمات البحرية

يهدف البحري للخدمات البحرية، وهو قطاع استُحدث مؤخراً، على الارتقاء إلى صدارة التوجهات المبتكرة في تحلية مياه البحر باستخدام محطات عائمة متنقّلة (بوارج)، وهو يعمل بموجب اتفاقية شراء مضمونة لمدة 20 عامًا مع الهيئة السعودية للمياه. بدأ بناء ثلاث محطات عائمة متنقّلة (بوارج) لتحلية مياه البحر في عام 2020م، حيث بدأ التشغيل التجاري للمحطة العائمة (البارجة) الأولى في شهر أبريل من عام 2024م. وتم تسجيل هذه المحطة العائمة (البارجة) في موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأكبر محطة عائمة (بارجة) من نوعها في العالم، وهي تجسّد إنجازاً هاماً في قطاع تحلية مياه البحر. وقد بدأت المحطتين العائمتين (البارجتين) الثانية والثالثة عملياتها التجارية في الربع الثاني من عام 2025م. الجدير ذكره أن كل محطة عائمة (بارجة) مُجهّزة بكافة المعدّات اللازمة لتحلية ما يصل إلى 50 مليون لتر من مياه البحر يومياً، وتتواجد هذه المحطات العائمة (البوارج) الثلاث قبالة ساحل ينبع بالمملكة العربية السعودية.

البحري لإدارة السفن

تأسس قطاع البحري لإدارة السفن عام 1996م لتقديم جميع خدمات إدارة الناقلات والدعم البحري لكافة الناقلات التي تملكها وتشغّلها شركة البحري، بهدف الارتقاء بالإمكانات التجارية للأسطول. يمثّل هذا القطاع الركيزة الرئيسية في أسطول البحري، إذ يعمل على ضمان السلامة الفنية لجميع الناقلات المُدارة، وأن تكون صالحة للإبحار، ومزوّدة بطاقم عمل مُؤهل. ويشرف القطاع كذلك على الامتثال التشغيلي لمعايير السلامة الدولية واللوائح البحرية، ودمج التقنيات المُتقدمة، وتعزيز الابتكارات التقنية لتحسين الأداء والكفاءة التشغيلية، وتجهيز الناقلات المُستحوذ عليها مؤخراً للإبحار، وتقديم الدعم الإداري الأساسي لبقية قطاعات الأعمال، بدءاً من الاتصالات التنظيمية ووصولاً إلى تأمين وثائق ومستلزمات التخليص الجمركي في الموانئ.

قاموس المصطلحات

<u>التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية:</u>

النفقات الرأسمالية: هي مجموع الإضافات من الممتلكات والمعدّات، والمشاريع قيد الإنجاز، والأصول غير المادية كما هو موضّح في بيان التدفقات النقدية. وتمثّل هذه النفقات المبالغ النقدية التي تم إنفاقها خلال الفترة المحددة للحفاظ على قاعدة الأصول طويلة الأجل للشركة وتوسيعها.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء: يُحتسب مؤشر الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء عن طريق إضافة مخصص الزكاة وضريبة الدخل، والمصروفات التمويلية، ومصروف الإهلاك والإطفاء إلى صافي ربح العام، ثم طرح الإيرادات التمويلية. ويُعتمد هذا المؤشر لتقييم أداء الأرباح التشغيلية الجوهرية، إذ يستبعد العناصر التي قد تخضع لتأثير القرارات المحاسبية، والتنظيمات الضريبية، والاتفاقيات التمويلية.

التدفقات النقدية الحرة: يُعرَّف التدفق النقدي الحر بأنه صافي النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية مطروحاً منه النفقات الرأسمالية. تشمل النفقات الرأسمالية إجمالي الإضافات إلى الممتلكات والمعدات والمشاريع تحت التنفيذ والأصول غير الملموسة. يُعد هذا المقياس مؤشراً على النقد المُحقق خلال الفترة، والذي يمكن استخدامه في دفع التوزيعات النقدية على المساهمين، وسداد الديون وعقود الإيجار، وزيادة السيولة النقدية، و/أو لأغراض استثمارية وتمويلية أخرى.

صافي الدين: صافي الدين هو إجمالي الجزء غير المتداول من القروض والتمويلات والالتزامات الإيجارية، مخصوماً منه النقد وما في حكمه. وهو مؤشر على إجمالي الالتزامات المالية لشركة البحري التي تترتب عليها مصروفات تمويلية، بما في ذلك عقود الإيجار، وذلك بعد استخدام النقد المتاح وما في حكمه.

صافي الدين / الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء: تُعرّف نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء بأنها صافي الدين مقسوماً على الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء المحققة خلال الاثني عشر شهراً السابقة التي تسبق نهاية الفترة، ويتم التعبير

عنها كمضاعف سنوي. وتُعد هذه النسبة مؤشراً لعدد السنوات اللازمة لسداد ديوننا في حال ثبات معدل الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء، كما تُستخدم لتقديم نظرة حول مرونتنا المالية وصحتنا المالية ومدى اعتمادنا على الديون.

المصطلحات التشغيلية والمتعلّقة بالشحن:

منطقة الإيداع الجمركي: منطقة تخزين جمركية مخصصة داخل الدولة، مثل المستودعات أو الموانئ أو المناطق الصناعية، حيث يمكن تخزين البضائع المستوردة أو معالجتها أو تصنيعها دون أن تخضع للرسوم الجمركية أو الضرائب المحلية إلى أن يتم إدخالها إلى السوق المحلي.

ناقلات البضائع الضخمة: البضائع التي يتم تعبئتها أو تجميعها في حزم أو أكياس أو براميل أو صناديق أو منصات تحميل. يتم التعامل مع كل شحنة بشكل فردي بدلاً من نقلها في حاويات موحدة أو كحمولة كبيرة متجانسة.

اتفاقية تأجير و/أو استئجار الناقلات: هي مصطلح يُستخدم في قطاع النقل البحري يشير إلى اتفاقية قائمة بين مالك الناقلة والمستأجر تحدد شروط استخدام الناقلة. وتُعرف المستأجر بأنه الجهة التي تستأجر الناقلة لنقل البضائع والشحنات. وهي اتفاقية محددة المدة يستأجر فيها المستأجر الناقلة لفترة زمنية معينة، ويكون له حرية الإبحار إلى أي ميناء ونقل أي شحنة وفقاً للأنظمة القانونية. والتأجير بالرحلة هو عقد يتم بموجبه استئجار الناقلة لرحلة محددة من ميناء إلى آخر أو التأجير بدون تجهيزات (التأجير المجرد) وهو أن يتم تأجير الناقلة بدون طاقم أو مؤن أو أي مساعدة تشغيلية، حيث يتحمل المستأجر المسؤولية الكاملة عن تشغيلها. يشير مصطلح (استئجار الناقلة) إلى استئجار شركة البحري لناقلات من الغير، بينما يشير مصطلح (تأجير الناقلة) إلى كون شركة البحري مالكة الناقلة وتقوم بتأجيرها لطرف آخر. أما مصطلح "الناقلات المستأجرة" أو "الأسطول المستأجر" في هذا التقرير، فيُقصد به الناقلات التي قامت شركة البحري باستئجارها، وذلك على النقيض من "الناقلات المملوكة" أو "الأسطول المملوك"، والتي تعود ملكيتها مباشرةً إلى شركة البحري.

بضائع الحاويات: البضائع أو السلع المشحونة داخل حاويات شحن فولاذية قياسية تبلغ 20 أو 40 قدماً.

الخدمات اللوجستية التعاقدية: تُعرّف الخدمات اللوجستية بأنها إدارة نقل المواد أو البضائع من موقع ما إلى موقع آخر، أما الخدمات اللوجستية التعاقدية فهي اتفاق تقوم بموجبه شركة ما بتعهيد خدماتها اللوجستية إلى شركة متخصّصة في تزويد الخدمات اللوجستية.

البضائع السائبة: هي البضائع أو السلع التي يتم شحنها بكميات ضخمة دون تغليف أو تعبئة، وعادةً ما تكون متجانسة في طبيعتها، مثل الحبوب والفحم والرمل وخام الحديد.

معدل تكرار حوادث الوقت المهدور: هو قياس عدد الإصابات المهدرة للوقت لكل مليون ساعة عمل. وتتبع شركة البحري هذا المعدل وتبلغ عنه على أساس سنوي (12 شهراً متتالياً).

ناقلة متعددة الأغراض: هي ناقلة مصممة لحمل مجموعة واسعة من أنواع البضائع والشحنات.

أوبك بلس: هو تحالف من الدول المنتجة للنفط يشمل الأعضاء الـ 13 في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" و10 دول أخرى، بما في ذلك روسيا. وتتعاون "أوبك بلس" في سياسات واتفاقيات إنتاج النفط بهدف تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

عمليات التفتيش الخاصة بمراقبة دولة الميناء: عمليات تفتيش للناقلات التي تحمل أعلاماً أجنبية من قِبل السلطات التنظيمية البحرية في الدولة (دولة الميناء) عند وصول الناقلة إلى أحد موانئها. تُجرى عمليات التفتيش هذه للتحقق من امتثال الناقلة للوائح التنظيمية البحرية المعتمدة دولياً، وقد تُسفر عن اكتشاف "عيوب" مثل عدم توفّر الوثائق اللازمة أو رصد تلف في هيكل الناقلة أو عدم كفاية إجراءات السلامة أو نقص تدريب الطاقم.

الدحرجة: هي طريقة تحميل وتفريغ البضائع في الناقلة، وذلك باستخدام جسر متحرك منحدِر، أو تشير إلى الناقلة المجهزة بهذا النظام، أو إلى نوع البضائع والشحنات التي يمكن تحميلها وتفريغها باستخدام هذه الطريقة.

أنظمة تنظيف غاز العادم: هي أنظمة تُستخدم لإزالة المواد الضارة، مثل ثاني أكسيد الكبريت، من بخار غاز عوادم الناقلات، مما يضمن الامتثال لمعايير الانبعاثات الدولية مع الاستمرار في استخدام الوقود العالي الكبريت.

معدل مكافئ التأجير للناقلة: هو أحد المقاييس المهمة في قطاع الشحن، حيث يُستخدم لحساب صافي الإيراد اليومي للناقلة بعد خصم جميع المصاريف المتعلقة بالرحلة من إجمالي الإيرادات المحققة. وتشمل مصاريف الرحلة تكاليف الوقود، ورسوم الموانئ ورسوم المرور عبر القنوات المائية، بالإضافة إلى رسوم الوساطة والعمولات المدفوعة لإبرام عقود التأجير، وذلك طوال فترة الرحلة، بما في ذلك رحلة الذهاب ورحلة العودة. كما يُستخدَم هذا المقياس لمقارنة مستوى الربحية بين ترتيبات التأجير المختلفة.

إجمالي أيام التشغيل: تشير إلى عدد الأيام التي تكون فيها الناقلة متاحة للاستخدام التجاري، بما يشمل الأيام التي تبحر فيها محملة بالبضائع أو بمياه التوازن، وكذلك الأيام التي تكون فيها في انتظار تحميل البضائع ولكنها متاحة للاستخدام تجارياً، إضافة إلى الأيام التي تكون فيها الناقلة مؤجرة بموجب عقود تأجير محددة المدة أو عقود الاستئجار بالرحلة. تُوصف الناقلة بأنها "في وضع التوازن" عندما تُبحر دون حمولة (وتحمل فقط مياه التوازن)، وغالباً ما يكون الهدف من ذلك هو نقلها إلى موقع جديد لتأجيرها بموجب عقد تأجير محدد المدة أو عقود الاستئجار بالرحلة. ولا تُحتسب الأيام التي تخضع فيها الناقلة للصيانة أو الإصلاحات أو أعمال التسفين، وكذلك في حال عدم عرضها للاستخدام التجاري ضمن أيام التشغيل.

ناقلات "ألتراماكس": نوع من ناقلات البضائع السائبة الجافة، تتراوح حمولتها الساكنة عادةً بين 60,000 و65,000 طن. عادةً ما تكون هذه الناقلات مُجهزة برافعات مركّبة على متنها لتحميل وتفريغ البضائع، ما يجعلها مناسبة للعمليات في الموانئ ذات البنية التحتية المحدودة. تُعد هذه الناقلات جزءاً من فئة "سوبراماكس"، وتُعتبر "ألتراماكس" الفئة الفرعية الأكبر حجماً والأكثر حداثة، وهي غالباً ما تُصمم لضمان كفاءة أفضل في استهلاك الوقود وتعدد أكبر في استخداماتها.

ناقلات النفط الخام العملاقة: هي ناقلة متخصصة في نقل النفط الخام بسعة حمولة تصل إلى 250 ألف طن.

إخلاء مسؤولية

يحوي هذا البيان بياناتٍ تمثل، أو يمكن اعتبارها، بياناتٍ تطلعية، بما في ذلك بيانات متعلقة بتصورات وتوقعات الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري ("البحري" أو "الشركة"). حيث تعتمد هذه البيانات على الخطط والتقديرات والتوقعات الحالية للشركة، فضلاً عن توقعاتها للظروف والأحداث الخارجية. وتتضمن البيانات التطلعية مخاطر وشكوكاً متأصلةً ولا تُناقش إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها. ونتيجةً لهذه المخاطر والشكوك والافتراضات، يجب ألا يعتمد المستثمر المحتمل على نحوٍ لا موجب له على هذه البيانات التطلعية، إذ يمكن أن يتسبب عددٌ من العوامل المهمة في اختلاف النتائج أو المحصلات الفعلية مادياً عن تلك المُعبر عنها في أي بياناتٍ تطلعية. والشركة ليست ملزمةً بأي بياناتٍ تطلعيةً ولا تنوي تحديث أو مراجعة أي بياناتٍ تطلعيةً وردت في هذا البيان سواء كان ذلك نتيجةً لمعلومات جديدةٍ أو أحداثٍ مستقبليةٍ أو غير ذلك .

تم إعداد هذا البيان من قبل الشركة وهي وحدها تتحمّل مسؤوليته. ولم يُراجع أو يُعتمد أو يُصادق على البيان من قبل أي مستشارٍ ماليّ أو مديرٍ رئيسيّ أو وكيل مبيعات أو بنكٍ مستلمٍ أو ضامن سندات تتعامل معه الشركة، ووُفر لأغراض المعلومات فقط. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن هذا البيان هو مختصرٌ فقط، فقد لا يحتوي على جميع المعلومات الجوهرية ويجب ألا يُشكل في حد ذاته أساساً لأي قرارٍ استثماريّ.

يعُتقد أن المعلومات والآراء الواردة في هذا البيان موثوقةً وقد تم الحصول عليها من مصادر موثوقٍ بها، ولكن لا يوجد بيانٌ أو ضمان، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بإنصاف أو صحة أو دقة أو معقولية أو اكتمال المعلومات والآراء ضمن هذا البيان. ولا يوجد أي التزامٍ بتحديث هذا البيان أو تعديله أو تحويره أو إخطار المستثمر بأي طريقةٍ أخرى إذا كانت هناك أي معلوماتٍ أو رأيٍ أو توقعٍ أو تنبؤ أو تقديرٍ منصوصٍ عليه بهذا البيان، قد تغيرّت أو أصبحت لاحقاً غير دقيقة.

ننصحك بشدةٍ بطلب مشورتك المستقلة فيما يتعلق بأي مسائل استثمارية أو مالية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو تنظيميةً نوقشت في هذا البيان. وقد تستند التحليلات والآراء الواردة هنا إلى افتراضاتٍ إذا ما غُيرت يمكن أن تغير التحليلات أو الآراء المعبر عنها. ولا يوجد شيءٌ وارد في هذا البيان من شأنه أن يمثل أي عرضٍ أو ضمانٍ فيما يتعلق بالأداء المستقبليّ لأي سنداتٍ ماليةٍ أو ائتمانٍ أو عملةٍ أو سعرٍ أو أي تدابير تتعلق بأوضاع السوق أو الاقتصاد. وعلاوةً على ذلك، ليس بالضرورة أن يكون الأداء السابق مؤشراً على النتائج المستقبلية، وتُخلي الشركة مسؤوليتها عن أي خسارةٍ تنشأ عن أو فيما يتعلق باستخدامك أو اعتمادك على هذا البيان.

لا يجوز نشر هذه المواد أو توزيعها أو نقلها ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي طريقةٍ كانت دون الحصول على موافقةٍ خطية صريحةٍ من جانب شركة البحري. ولا تُشكل هذه المواد عرضاً للبيع أو استدراجاً للعروض لشراء الأوراق المالية في أي ولايةٍ قضائية .

التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية

يتضمّن هذا البيان "تدابير مالية محددة غير تابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية" وهي تدابير وإجراءات لا يُعترف بها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية ولا تحمل معانٍ موحّدة ومحدّدة ضمن هذه المعايير. وقد ذكرت هذه التدابير لتكون بمثابة معلومات إضافية تكمّل التدابير المالية التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية لتزويد فهم أعمق لنتائج الشركة، كما ذكرت هذه التدابير لاعتقاد الشركة بأنها تدابير مجدية للمستثمرين. وعليه، لا يجب اعتبار هذه التدابير المالية غير التابعة للمعايير الدولية للتقارير المالية بشكل منفصل أو كبديل عن تحليل البيانات المالية للشركة والتي تم الإعلان عنها بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.